سيدي الرئيس،

المنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، وبدعم من مؤسسة السلام، تود لفت نظر المجلس إلى استمرار انتهاكات مملكة البحرين لإعلان وبرنامج عمل فيينا. ففي حين أن انتهاكات البحرين للإعلان لا تقتصر على المجالات المذكورة في هذا البيان، لكن نود تسليط الضوء في هذا الوقت على انتهاكات محددة لحقوق المرأة في البحرين، وفقا للجزء الثاني، الفرع B، الفقرات 38 و 39 من إعلان فيينا.

وفقاً للإعلان: "تشجع الدول علي تتجنب اللجوء إلي إبداء التحفظات [على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة(سيداو)]." نلاحظ بقلق بالغ أن البحرين تتحفظ حالياً على المواد 2 و 9 و 15 و 16 و 26 من الاتفاقية. حيث يعمل تحفظ البحرين على المادة 2 على وجه الخصوص على تقويض التنفيذ الفعال للاتفاقية ولتوصياتها في البلد. فيما أعلنت البحرين عن خطط لـ"إعادة كتابة" تحفظاتها على اتفاقية سيداو، نحث حكومة البحرين على سحب جميع التحفظات على الاتفاقية بشكل كامل وعلى الفور، على النحو الذي دعى له إعلان فيينا.

وبالتزامن مع التحفظات الإضافية من البحرين على سيداو وإعلان فيينا اللذان يؤكدان على أهمية "القضاء على التحيز القائم على الجنس في إقامة العدل" ندعو البحرين لانهاء عدم المساواة القانونية للمرأة في القانون البحريني، ولا سيما فيما يتعلق بقضايا الجنسية وقانون الأسرة.

للتوافق مع اتفاقية سيداو وإعلان فيينا، يجب أن تمرر البحرين تشريعات وطنية تحمي جميع النساء على قدم المساواة من جرائم العنف المنزلي والاعتداء الجنسي والاغتصاب في إطار الزوجية.

تبرهن البحرين على المزيد من التحيز القائم على الجنس في تطبيقها للعدالة من خلال قوانين الجنسية الحالية في البلاد التي تقيد منح المرأة البحرينية جنسيتها للأطفالها ذوي الآباء الغير البحرينيين. هذا التمييز الجوهري ينتج عنه أطفال يولدون بلا جنسية، ودون الحصول على الحق إلى للاستفادة من مؤسسات الدولة والخدمات والحماية.

في الختام، نود أن ندعو المفوضية والدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان على مواصلة حث البحرين على الامتثال الكامل لتوجيهات وتوصيات سيداو وإعلان فيينا.

شكراً لكم